أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/05م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

تحليل| تعويل فلسطيني على دور أوروبي في إيجاد رعاية متعددة لعملية السلام 3

أبو الهول: ملف القضية الفلسطينية هو الأهم والأبرز أمام "السيسي" و"بن سلمان" 7

تأكيد فصائلي على عقد "الوطني" بصيغته الجديدة..... 8

الشعبية: السلطة تحاول السيطرة على مؤسسات "م.ت.ف" 11

ثوري فتح يؤكد دعمه لرؤية عباس السياسية..... 12

تعثر المصالحة يحبط الفلسطينيين: أين تقوية الجبهة الداخلية؟..... 15

تحليل| تعويل فلسطيني على دور أوروبي في إيجاد رعاية متعددة لعملية السلام

رام الله- "القدس" دوت كوم- 4\3\2018

يعول الفلسطينيون على دور فاعل للاتحاد الأوروبي في إيجاد رعاية متعددة لأطراف لعملية السلام المتعثرة مع إسرائيل منذ العام 2014 ضمن تحركاتهم للرد على الإعلان الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

لكن مراقبون فلسطينيون يبرزون أن المهمة الفلسطينية ليست في المتناول وتواجه مصاعب التخلص من الاحتكار الأمريكي التاريخي لعملية السلام وأنه ليس من السهل على الدول الأوروبية تجاوز واشنطن.

ويقول السفير الفلسطيني لدى الاتحاد الأوروبي عبد الرحيم الفرا إن الفلسطينيين والعرب يأملون في أن تتحرك أوروبا سريعا لخلق آلية دولية لرعاية عملية السلام والاعتراف بدولة فلسطين على الحدود المحتلة العام 1967.

ويشير الفرا لوكالة أنباء (شينخوا) من بروكسل، إلى لقاءات فلسطينية أوروبية وأخرى عربية أوروبية مكثفة عقدت أخيرا تمحورت حول هدفين رئيسين هما الاعتراف بدولة فلسطين والرعاية المتعددة لعملية السلام.

ويوضح أن الموقف الفلسطيني يقوم على أن واشنطن لم يعد بمقدورها رعاية عملية السلام عقب قرارها بشأن القدس وأن المطلوب رعاية دولية متعددة يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي لاعبا رئيسيا فيها.

ويشدد الفرا على أهمية الدور الأوروبي بالنظر إلى الترابط الجغرافي بين أوروبا والمنطقة وأن الاتحاد هو أكبر داعم لفلسطين اقتصاديا وبالتالي يجب ان يكون لها دور سياسي، مشيرا إلى مقترحات عدة يتم بحثها بينها توسيع اللجنة الرباعية الدولية.

وكان اجتماع أوروبي عربي عقد الأسبوع الماضي فيما سبقه لقاءات أجراها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 20 يناير الماضي مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

ويبرز أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات تصويت الدول الأوروبية على مشروع القرار الذي طرح للتصويت أمام مجلس الأمن ضد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار

القدس عاصمة لإسرائيل يوم 17 ديسمبرالماضي، بحيث صوتت جميع الدول الأوروبية الأعضاء في المجلس مع مشروع القرار.

كما يشير عريقات إلى تصويت 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي لصالح قرار الجمعية العامة الخاص برفض الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يوم 21 ديسمبرالماضي، مقابل امتناع 6 دول عن التصويت.

ويعتبر عريقات التصويت المذكور وخاصة من عمالقة أوروبا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، إسبانيا، هولندا، السويد، المانيا وغيرها، انتصاراً كبيراً للقضية الفلسطينية ودعما لإيجاد دورا أوروبيا أكثر فاعليا في رعاية عملية السلام.

ويقول مسؤول الإعلام والاتصال في الاتحاد الأوروبي في القدس شادي عثمان إن الموقف الأوروبي من عملية السلام هو ضرورة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية في إطار محدد ومرجعيات واضحة تقوم على قرارات الشرعية الدولية وضمن سقف زمني واضح.

ويوضح عثمان ، أن الاتحاد الأوروبي ينادي بمفاوضات لا تكون من أجل المفاوضات أو مفاوضات إلى ما لا نهاية بل يجب ان تقوم عملية واضحة المعالم تهدف لنتائج محددة ضمن سقف زمني واضح.

ويشير إلى أن الاتحاد الأوروبي "يرى بأنه مع الشركاء الدوليين وضمنهم الولايات المتحدة كون الاتحاد الاوروبي لا يمكن أن يقوم بالدور كامل ويرى الاتحاد ان هناك ضرورة لشراكة دولية وإقليمية بهدف تحقيق ما يسعى اليه الجميع وهو حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية وجدول زمني واضح ".

وحول إمكانية أن يدعو الاتحاد لمؤتمر دولي لعملية السلام قريبا يقول عثمان إن "التفاصيل بما يجب القيام به سواء من آليات التنفيذ أو التواصل مع كافة الأطراف من حيث الدعوة لمؤتمر دولي خلال إطلاق عملية سياسية معينة او استمرار وصياغة العلاقة والآلية التي تقوم عليها عملية المفاوضات".

ويضيف إن "كل ذلك متروك للبحث خلال الفترة المقبلة لأنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي وحده أن يقرر ما يمكن القيام به وهناك ضرورة للتشاور مع كافة الاطراف حول ما يجب القيام به".

وكان أعلن الفلسطينيون أن الإدارة الأمريكية فقدت أهليتها كوسيط وراع حصري لعملية السلام ردا على الإعلان الأمريكي بشأن القدس، وطالبوا بآلية دولية متعددة الأطراف لأداء المهمة.

ويعقب الكاتب والمحلل السياسي من رام الله خليل شاهين بأن الفلسطينيين يكثفون تحركاتهم بكل قوتهم الدبلوماسية للمطالبة بإطار تعددي "يكسر الاحتكار الأمريكي لعملية التفاوضية الفاشلة طيلة الربع قرن الماضية".

ويرى شاهين أن جوهر تحرك الفلسطينيون هو محاولة تأمين غطاء دولي يمكنهم من تحمل الضغوط التي يتوقع أن تتزايد كلما اقتربت إدارة ترامب من طرح خطتها.

ويعتبر أن "الرهانات الفلسطينية تستند خصوصا على التفهم الروسي والصيني والأوروبي القائم أساسا على دعم الموقف الفلسطيني بحده الأدنى فيما يتعلق بالتمسك بحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية لتحقيق السلام".

ويشدد شاهين على أن الأهم من الطرف الراعي لعملية السلام "ضرورة تمسك الجانب الفلسطيني بالمرجعيات المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لعملية السلام في مقابل مرجعية الأمر الواقع التي تحاول واشنطن بالتنسيق مع إسرائيل فرضها ".

ومفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل متوقفة منذ العام 2014 بعد تسعة أشهر من المفاوضات برعاية أمريكية لم تفض إلى أي اختراق جدي لإنهاء الصراع الممتد منذ عدة عقود.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت في رام الله غسان الخطيب إن القرار الأمريكي بشأن القدس "يقوض عمليا أي فرص لإيجاد عملية سلام برعاية واشنطن ويؤكد أن الأفكار الأمريكية التي يجرى التحضير لها منذ عدة أشهر لن تنجح لانعدام التوازن".

ويشدد الخطيب على أنه من الطبيعي أن أي مبادرة لرعاية عملية السلام في ظل وساطة عديمة التوازن محكوم عليها بالفشل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل وفرض حكم مسبق على واحدة من أهم قضايا الوضع النهائي يكرس هذه القاعدة.

ويعتبر الخطيب أن إنهاء الوساطة الأمريكية فرصة لكسر الاحتكار الأمريكي التاريخي في السعي لحل الصراع الفلسطيني والإسرائيلي "خاصة أن هذا الاحتكار الأمريكي هو سبب أحد أسباب تعثر جهود تحقيق عملية السلام كونه يجعل هذه الجهود منحازة وغير متوازنة".

ويدعو الخطيب إلى ضرورة تدويل رعاية عملية السلام وإشراك أطراف دولية فاعلة مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي في دفع حل حقيقي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإحلال الأمن والسلام في فلسطين والشرق الأوسط.

أبو الهول: ملف القضية الفلسطينية هو الأهم والأبرز أمام "السيسي" و"بن سلمان"

أمد/ القاهرة: 4\3\2018

قال الكاتب والخبير في الشئون العربية، أشرف أبو الهول، إن ملف القضية الفلسطينية سيكون هو الأهم والأبرز خلال الاجتماع الذي يجمع بين الرئيس عبدالفتاح السيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مؤكدا أن هذا الملف هو الأبرز في كل المحادثات "العربية العربية".

وأضاف أبو الهول خلال لقاء له على فضائية "الغد" الاخبارية، مع الإعلامي محمد شمس الدين، أن كل دولة عربية تؤمن أن بقاء القضية الفلسطينية بدون حل يمثل صداع دائم للمنطقة ويتسبب في مشاكل تعوق التنمية، مؤكدا أن مصر والسعودية تقفان وراء السلطة الفلسطينية بكل قوة من أجل البحث عن حل سياسي ودفع إسرائيل إلى الموافقة على الحل ولإقامة دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس.

وأوضح أبوالهول أن التقارير عن إبعاد صهر الرئيس الأمريكي، كوشنر، عن منصبه كمستشار الرئيس للقضية الفلسطينية هو أمر أمريكي داخلي، لافتا إلى أن "ترامب" جمع حوله مستشارين وخبراء علاقتهم بالسياسة الخارجية "علاقة محدودة"، منهم نائبه مايم بنس المتعصب لإسرائيل والسفير الأمريكي في تل أبيب وغيرهم.

وأشار أبو الهول إلى أنه بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية في البحر الأحمر، بات أمام الطرفين استغلال الثروات الموجودة في أعماق البحر الأحمر والتنقيب عن البترول والغاز، مؤكدا أن هذه القضية هي مسألة رئيسية سيتم بحثها خلال المحادثات بين "السيسي" و"بن سلمان"، خاصة أن وفقا للمؤشرات فإن تلك المنطقة غنية.

تأكيد فصائلي على عقد "الوطني" بصيغته الجديدة

الرسالة نت 2018\3\4

أجمعت القوى الوطنية والإسلامية على رفضها لأي ترتيبات لعقد "المجلس الوطني" بما يتجاوز اتفاق بيروت الموقع العام الماضي، مؤكدة ضرورة الالتزام بما ورد في هذا الاتفاق، لاسيما ضرورة عقد المجلس الوطني بصيغة جديدة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح عزام الأحمد قد قال إن المجلس الوطني سينعقد قبل شهر رمضان المقبل في مدينة رام الله ضمن صيغته القديمة، وباستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، مشترطًا إنهاء الانقسام في السلطة قبل إعادة تفعيل منظمة التحرير.

فصائل حذرت من أي انعقاد للوطني يتجاوز توافقات لقاء بيروت، مبينة في تصريحات خاصة بـ"الرسالة" أنّ ذلك من شأنه أنّ يزيد الشرخ في ساحة العمل السياسي الفلسطيني، وأن يحدث المزيد من الانقسام في البيت الفلسطيني، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.

حركة حماس وعلى لسان نائب المسؤول السياسي للحركة في لبنان جهاد طه، أكدّ ضرورة الالتزام بمخرجات اتفاق بيروت العام الماضي ،والذي يشدد على ضرورة إعادة عقد المجلس الوطني ضمن صيغة جديدة خارج الأراضي الفلسطينية.

وقال طه لـ"الرسالة" إن الحركة ملتزمة بما جرى التوافق عليه حول إعادة بناء منظمة التحرير، مشيرا إلى أن حركته تحدثت مع المسؤولين المصريين حول ضرورة التزام جميع الأطراف بهذه الاتفاقات.

وذكر أن عقد "الوطني" بدون توافق لن يكون شرعيًا، مشيرا إلى ضرورة عقد الاطار الوطني المؤقت كخطوة عاجلة لترتيب البيت الفلسطيني.

وأكدّ أن حركته لا تزال تتمسك بعدم تشكيل أي اطار موازٍ للمنظمة حرصا منها على تجنيب شعبنا المزيد من الاصطفافات السياسية، مطالبا حركة فتح باتخاذ خطوات تعزز الوحدة الوطنية ولا ترسخ الانقسام.

الجهاد الإسلامي وعلى لسان ممثلها في طهران ناصر أبو شريف، أكدت من ناحيتها أن أي انعقاد للوطني بشكل انفرادي لن يكسب السلطة أي شرعية جديدة، "ومن يعتقد أن حكم الناس يأتي من خلال التفرد والسطوة على المؤسسات الفلسطينية فهو واهم".

وشدد أبو شريف في حديثه لـ"الرسالة" على أن المنظمة بكل تشكيلاتها غير شرعية وغير دستورية وهي لا تعني سوى أصحابها، ولن يكون لها أدنى شرعية في حال استمرت قيادتها على ذات النهج.

الجبهة الشعبية القيادة العامة أكدّت على لسان مسؤول الاعلام المركزي أنور رجا، ضرورة الالتزام بمخرجات بيروت، التي تنص على ضرورة عقد "الوطني" بصيغته الجديدة، مشيرة إلى ضرورة أن يسبق عقده ترتيب لقاء للإطار الوطني المؤقت الذي يضم الأمناء العامين للفصائل.

وأشار رجا في حديثه لـ"الرسالة" إلى أنّ المجلس الحالي فاقد للشرعية ومخالف لكل الأنظمة المعمول بها تاريخيا والنظام الداخلي للوطني.

ورأى أن الهدف من ترتيبات عقد الوطني بصيغته القديمة هو محاولة لتطويع المؤسسات الفلسطينية لأهداف السلطة السياسية، والتي تهدف من خلالها للعودة إلى المفاوضات مجدداً.

الجبهة الديمقراطية، أكدّت هي الأخرى ضرورة أن يتم عقد "الوطني" في إطار التوافق تبعا لمخرجات اتفاق بيروت، ضمن صيغة ومكان متفق عليه.

أمّا النائب عن حركة "فتح" جهاد طملية، فأكدّ ضرورة عقده بالتوافق مع كل الأحزاب الفلسطينية، وقال لـ"الرسالة": إنّ الامر يحتاج الى توافق وطني زمانيا ومكانيا، ويجب أن يخضع للتوافق الوطني"، مشيرا الى ان قرارات "المركزي" ذهبت ادراج الرياح لعدم وجود رغبة لدى قيادة السلطة بتطبيقها.

وأشار الى ان اللجنة التنفيذية للمنظمة هي أعلى جهة تنفيذية، ويجب أن تتخذ القرار وتحيله للحكومة للتنفيذ وليس لإبداء الرأي، واصفًا قرار التنفيذية بـ"المبهم".

وأحالت تنفيذية المنظمة قرارات تحديد العلاقة الأمنية والسياسية مع الاحتلال لحكومة فتح من أجل بحثها ومناقشتها.

وترتيبات عقد دورة للمجلس "الوطني" جاءت ضمن توصيات جلسة المركزي التي عقدت الشهر الماضي، في ظل محاولات لقيادات من مركزية فتح عقد لقاءات مع قيادة فصائل في منظمة التحرير من أجل اقناعهم بفكرة عقده.

الشعبية: السلطة تحاول السيطرة على مؤسسات "م.ت.ف"

الرسالة نت 4\3\2018

نددّ القيادي في الجبهة الشعبية عبد العليم دعنا، محاولة السلطة الفلسطينية عقد المجلس الوطني في صيغته القديمة وبدون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، معتبرًا هذه الخطوة محاولة لسيطرة أجهزة السلطة على مؤسسات المنظمة التحرير.

وقال دعنا لـ"الرسالة نت" إن الجبهة ترفض عقد الوطني في صيغته القديمة وداخل الأراضي المحتلة، مشيرًا إلى أن عقد أي اجتماع بهذه الطريقة وباستثناء القوى الفاعلة لا معنى لها ولا قيمة حقيقية من خلفها.

وكان عزام الأحمد عضو مركزية فتح قد قال إن حركته تسعى لعقد المجلس الوطني قبل شهر رمضان المقبل في مدينة رام الله باستثناء حضور حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

واشترط الأحمد مشاركة الحركتين في المنظمة انهاء الانقسام في مؤسسات السلطة الفلسطينية أولًا.

وأعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها خطوة فتح عقد الوطني بشكل تفردي وبدون توافق فصائلي عليه.

ثوري فتح يؤكد دعمه لرؤية عباس السياسية

رام الله – صفا 2018\3\5

أكد المجلس الثوري لحركة فتح، أنه يدعم الرئيس محمود عباس ورؤيته السياسية، المقدمة لمجلس الأمن الدولي في 20 فبراير الماضي لإيجاد آلية دولية جديدة تنبثق عن مؤتمر دولي يستند للشرعية الدولية.

وحذر المجلس في خلال عقد الدورة العادية الثالثة بمقر الرئاسة في رام الله بين 1-3 الجاري بعنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، من أي محاولة للنيل من الشرعية الفلسطينية ممثله بالرئيس محمود عباس، على حد قول البيان.

وأكد المجلس أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب حول القدس لا يخلق أي واقع قانوني جديد، وستبقى القدس المحتلة عاصمة أبدية لدولتنا ونجدد رفضنا لأي محاولة للانتقاص من حقنا فيها.

وشدد على دعم صمود أهل القدس للحفاظ على مقدساتها المسيحية والإسلامية ويتوجه بالتحية والإكبار للمدافعين عن القيامة والأقصى ويدعو أمتنا العربية والاسلامية والمجتمع الدولي كافة لتحمل مسؤوليته إزاء المدينة المقدسة.

ودعا المجلس الثوري إلى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بأقرب وقت لتجديد شرعية المؤسسة الوطنية الجامعة المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، وتفعيل دوائرها ومؤسساتها وتأكيد برنامجها.

واستمع المجلس في جلسته الافتتاحية لكلمة "سياسية شاملة" من الرئيس عباس أكد فيها رفضه المطلق للإملاءات الأميركية لفرض ما يسمى بـ"صفقه العصر" والمتوافقة مع الحل الإسرائيلي، مشددًا على إصرار الحركة على المضي قدمًا لإنجاز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام رغم الصعوبات والمعيقات.

وقال عباس: لقد شكل إعلان ترمب حول القدس في 6 ديسمبر عدواناً صارخاً على شعبنا وحقوقه وانتهاكاً للشرعية الدولية وقرارتها ذات الصلة وانقلاباً على مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة وخرقاً لاتفاقات دولية وقعت في واشنطن أو كانت هذه جزءاً منها.

وأضاف: جاء هذا الإعلان تتويجاً وتنفيذاً لقرارات جائرة أقرها الكونغرس الأميركي تجلت بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وقطع المساعدات وتبعها إجراء مماثل بحق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وتابع: إضافة لامتناع الإدارة الامريكية عن إدانة الاستعمار الاستيطاني أو الدفاع عن حل الدولتين، كل ذلك فتح صفحة جديدة من المواجهة عنوانها تخلي الإدارة الأمريكية عن مسؤولياتها المترتبة على رعايتها للعملية السياسية وعضويتها الدائمة بمجلس الأمن الدولي واصطفافها الصريح مع قوة الاحتلال وسياساتها ورويتها والبدء بسياسة إملاءات وابتزاز لفرض الحل الاسرائيلي.

وأفاد البيان بأن المجلس ناقش ما آلت إليه الأوضاع على الأرض من جراء استشراء العدوان الاستعماري الاستيطاني، وارتفاع وتيرة مصادرة الأراضي وهدم البيوت والمدارس والمنشئات، وسن القوانين العنصرية وتصعيد العدوان على القدس وأهلها ومقدساتها الاسلامية والمسيحية والاعتقالات وتشديد الحصار على قطاع غزة.

وأكد أن تعزيز صمود المواطن على أرضه هو حجر الزاوية في مقاومة الاحتلال، وإن استعادة الوحدة وتحقيق المصالحة هي حتميه تمليها المصلحة الوطنية العليا وبنظام سياسي واحد على قاعدة الشراكة السياسية لتجسيد دولتنا المستقلة على حدود 1967.

وشدد على أهمية دور شعبنا بالشتات كرافعه وطنية أساسية للدفاع عن حقوقنا الوطنية، كما ويدعو المجلس الثوري إلى توحيد المرجعيات في التعامل معها، داعيًا إلى الاهتمام بمخيمات اللجوء الفلسطينية والعمل على تعزيز صمودها خاصه في سوريا ولبنان.

ودعا المجلس الثوري اللجنة التنفيذية لمنظمه التحرير الفلسطينية لسرعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته 28 المنعقدة في 15 يناير الماضي.

وجدد موقف الحركة بتبني وتصعيد المقاومة الشعبية بكل المواقع ويدعو لانخراط كافة الأطر الحركية والوطنية بالتلاحم مع جماهيرنا بالتصدي للاحتلال ومستعمريه.

وشدد على ضرورة توجيه السياسات الحكومية لدعم متطلبات المقاومة الشعبية خاصة في المناطق المهددة بجدار الفصل العنصري والاستيطان،

كما دعا لسن القوانين وتفعيل ما هو موجود منها لتحريم العمل بالمستعمرات وتداول منتوجاتها ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، ويوجه التحية والاكبار للأطر الحركية والوطنية في الميدان بمواجهة الاستعمار وقطعان المستعمرين.

وجدد موقفه لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة ويوجه التحية لأهلنا الصامدين في القطاع، ولأخوتنا أبناء حركه فتح "القابضين على الجمر والرافعين لراية فلسطين والحرية والامل".

وفي مواجهة السياسة الأمريكية الجديدة، دعا المجلس الثوري الأمة العربية جماهيراً وحكومات لتفويت الفرصة على أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية أو تهميشها والقمة العربية القادمة تمثل فرصة لتأكيد مركزية فلسطين كقضية العرب الأولى والتمسك بمبادرة السلام العربية كما هي وتوفير شبكة امان سياسية ومالية لفلسطين.

ووجه المجلس تحية إكبار للدعم العربي الرسمي والشعبي والفلسطيني في مواجهة السياسة الأمريكية واعتداءها على شعبنا وحقوقنا والذي يأتي عبر تحركنا الميداني بالمقاومة الشعبية والسياسي والدبلوماسي والقانوني.

وقال: إن دفاعنا عن حقوقنا الوطنية الثابت ويأتي منسجما مع قرارات الشرعية الدولية في مواجهة من يحاول تقويضها، داعيا لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المنظمات الدولية بما في ذلك استمرار السعي لنيل العضوية الكاملة في الامم المتحدة، ولمقاضاة الاحتلال ومستعمريه أمام المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية حيث أمكن وتوفير الدعم للشكاوى الفردية لفلسطينية أمام هذه المحاكم.

تعثر المصالحة يحبط الفلسطينيين: أين تقوية الجبهة الداخلية؟

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 5\3\2018

تراوح المصالحة الفلسطينية مكانها، ولا يبدو أنّها قريبة من تحقيق أي إنجاز على أرض الواقع، في ظلّ تباعد الرؤى وعودة الاتهامات والتصعيد الإعلامي بين طرفيها، حركتي "حماس" و"فتح"، ما يزيد من إحباط الشارع الغزّي الذي علّق آمالاً كبيرة على إنجازها للخروج من الأزمات الإنسانية والمعيشية وتقوية الجبهة الداخلية في مواجهة "صفقة القرن".

ومع إقرار موازنة 2018، من قبل الرئيس محمود عباس، والتي قيل إنها تشتمل على دمج عشرين ألف موظف من موظفي حكومة "حماس" السابقة في غزة، إلا أنّ ذلك لم يعطِ للحركة الإسلامية مؤشراً على جدية المصالحة من قبل السلطة.

وتشير بعض المصادر إلى أنّ حكومة الوفاق الوطني أعدّت موازنتين، الأولى تتضمّن العشرين ألف موظف الذين سيجري دمجهم، والثانية مشابهة لموازنة سنوات الانقسام، وبحال تمّت المصالحة، على غير المتوقّع، فإنه سيجري استخدام الموازنة الأولى، لكن الراجح أنّ الحكومة ستعتمد الموازنة بدون غزة، في ظلّ مؤشرات التعثر المستمر للمصالحة.

وعرض الموازنة نفسه، أحدث حالة من تبادل الاتهامات بين نواب كتلة "حماس" البرلمانية وحكومة الوفاق، واتهم برلمانيو غزة الحكومة بالفساد لأنها لا تعرض الموازنة على المجلس التشريعي، لكن الحكومة تقول إنّ المجلس معطّل ولم يجرِ التوافق على عرض الموازنة عليه.

وتحدّث قبل أيام عضو المكتب السياسي لحماس خليل الحية، عن تقدّم في ملف الموظفين، ومثله أعلن مسؤول ملف المصالحة في فتح عزام الأحمد، لكنّ هذا التقدّم لم يرتبط بأي فعل على الأرض، ولم يعلن أي من الطرفين تفاصيله.

ولم تحقّق زيارة وفد حركة "حماس" للقاهرة أي جديد في الملف، كما أنّ السلطة الفلسطينية لا تزال تشترط تسلّمها القطاع كاملاً قبل أية حلحلة للأزمات فيه. وبين الموقفين، تتزايد معدلات الفقر والبطالة والعوز الذي بات يضرب نحو مليوني فلسطيني يعيشون في حصار مطبق منذ اثني عشر عاماً.

وأجلت حركة "فتح" إلى أجل غير مسمى، زيارة كان يفترض أنّ يقوم بها أعضاء في لجنتها المركزية، للقطاع، للقاء قيادة حركة "حماس"، من دون إبداء الأسباب، لكن التوتر الإعلامي بين الطرفين عاد ومعه عادت ملامح الاتهامات المتبادلة والتعثر لملف المصالحة والملفات المرتبطة به.

ولا تزال السلطة الفلسطينية متمسّكة بفرض العقوبات على القطاع، وهي التي أدت إلى خنق السكان وانهيار شبه تام في الجانبين الاقتصادي والمعيشي، في ظلّ اعتماد 70 ألف موظّف وأسرهم (ربع سكان القطاع) على رواتب السلطة الفلسطينية الشهرية المحولة لموظفيها.

ووسع الوفد الأمني المصري الموجود في قطاع غزة منذ ستة أيام دائرة لقاءاته، لتشمل أطيافاً أخرى وشخصيات وطنية وفصائلية ورجال إصلاح، في مسعى لإيجاد حلّ للأزمات التي طرأت على ملف المصالحة، لكن يبدو أنّ ذلك لم يحقق شيئاً حتى الآن.

وتتكتم مصر على فحوى حوارات وفدها الأمني في غزة، الذي التقى معظم الفصائل، من دون خروج بيانات من الوفد أو الفصائل التي التقت به. لكن كان لافتاً أنّ الوفد الأمني المصري في لقائه مع رجال الإصلاح والعشائر، طلب منهم إيجاد وسيلة للضغط على الطرفين، كما أنّه رفض تحميل أي طرف المسؤولية عن تعثّر المصالحة، رغم ما كان يُحكى عن رغبة مصر في إعلان الطرف المعطل للمصالحة.

وفي الشارع الغزّي، بات الإحباط سيّد الموقف، وتلاشت مع مؤشرات التعثّر المستمر للمصالحة، كل محاولات صناعة الأمل بغدٍ أفضل لمليوني فلسطيني، ومعه تتزايد المخاوف من شن إسرائيل عدواناً عسكرياً واسعاً على القطاع مع استمرار تحليق الطيران الاستطلاعي والحربي في أجواء وسماء غزة.

وباتت المفاضلة في غزة بين الموت في عدوان أو الموت جوعاً وقهراً، وكأن فارض الأمرين يحاول إيصال الفلسطينيين إلى أنّ السياسة إن تدخّلت في أقوات الناس، حوّلت حياتهم إلى "جحيم"، وكأنه كذلك يجري دفعهم إلى القبول والتسليم بما قد يأتي لاحقاً من تصفية للقضية الفلسطينية.

ويفهم الشعب الفلسطيني كذلك، أنّ المطلوب قبل تصفية القضية وطرح مبادرات تسوية جديدة، إلهاؤه بمشاغل الحياة اليومية القاسية، لكن ما لا يفهمه أن يكون الإلهاء والإشغال بيد الفلسطيني نفسه، بعيداً عن تمتين الجبهة الداخلية التي كان يُحكى عن العمل من أجل تقويتها كثيراً من دون فعل على أرض الواقع.

وبات الشارع الغزّي يطلب من حركة "حماس" المسيطر الفعلي على الأرض، الإقرار بأن لا مصالحة في الأفق، والعمل على إخراج القطاع من الأزمات التي يعيشها السكان، ومواجهة الأزمات المفروضة على مليوني فلسطيني بطرق مختلفة، إلى جانب المطالبة بإعلان موقف مما يجري على الأرض ومما كان يجري في القاهرة، في ظلّ تعتيم الحركة على الأمور كافة.

ورغم محاولات الكثير من الشباب الفلسطيني الخروج بتظاهرات للضغط على طرفي الانقسام للمضي في المصالحة وترتيب البيت الداخلي، إلا أنّ أجهزة الأمن في غزة عملت جاهدة في الفترة الأخيرة على منع أي تحرّك جماهيري يمكن أنّ ينقلب ضد حركة "حماس"، وسط ما تقول إنها مخاوف من أنّ يكون البعض مدفوعاً بأجندات خارجية.

وكانت بعض التحرّكات الجماهيرية في الشارع، حققت نوعاً من الضغط، لكن سرعان ما جرى تحويلها إلى قضايا هامشية، مع الضغط الأمني الذي أفشل كل محاولات تطويرها لتصبح حراكاً أوسع، ضد الانقسام ومع المصالحة والسعي لحل الأزمات التي يعيشها الناس.

ووسط كل هذا المشهد الضبابي، تغيب الفصائل الفلسطينية المؤثرة على الساحة من غير طرفي الانقسام الرئيسيين، وخصوصاً حركة "الجهاد الإسلامي"، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" عن المشهد، وكأن ما يجري لا يعنيها، في ظلّ مؤشرات حقيقية على أنّ الحاضنة الشعبية للفصائل باتت تتآكل شيئاً فشيئاً ومعها بات الشارع الفلسطيني ينتظر الخلاص، وأي خلاص ينهي الأزمات المركبة التي باتت سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين.

تم بحمد الله